

سياق الحال وأثره في الاحتمال النحوي في القرآن الكريم

د. حسين علي محمد

كلية العلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية/ فرع بابل.

The context of the situation and its impact on the grammatical possibility in the Holy Qur'an**Dr. Hussain Ali Muhammad****Quranic Studies Department, The Islamic university, Najaf, Iraq.****Email: hussainali82@iunajaf.edu.iq****Abstract**

The research seeks to define the context of the case, indicate its impact on the meaning, bring the text closer to the definitive significance and consider its effect on the grammatical possibility in the Quranic text .

The Qur'anic text is a written linguistic text, and the written text is subject to possibility, and in that, it differs from the spoken text; For the written text is devoid of current living evidence; Language is a social phenomenon closely related to the culture of its speakers, and they have in each station an article that does not fully comprehend the discourse without it. And the words delivered in war are understood from what is not understood from the words offered in peace. The status of praise differs from the status of slander, and the status of questioning is different from the status of acknowledgment, and they differ from the status of supplication and wonderment.. The article and the maqam are two main pillars to be relied upon in analyzing the meaning. With their combination, it is easy to determine the significance of the text and keep it away from the circle of interpretation and possibility.

The research will answer the following question: Are the Qur'anic texts utterly devoid of context, or are they articles of different statuses? Does this impact the diversity of the meaning of the text, and its possibility more often than grammatical guidance?

Keywords: situation context, grammatical possibility, grammatical direction, status, context

ملخص البحث:

يسعى البحث إلى التعريف بسياق الحال، وبيان أثره في المعنى، وفي تقريب النص إلى الدلالة القطعية، وينظر في تأثيره على الاحتمال النحوي في النص القرآني.

يعد النص القرآني نصاً لغوياً مكتوباً، والنص المكتوب عرضة إلى الاحتمال، وهو في ذلك يختلف عن النص المنطوق؛ ذلك أن النص المكتوب خلو من القرائن الحالية الحية؛ فاللغة ظاهرة اجتماعية شديدة الارتباط بثقافة الناطقين بها، ولهم في كل مقام مقال لا يفهم تمام الخطاب من دونه، فمقام المدح يختلف عن مقام الذم، ومقام الاستفهام يختلف عن مقام الإقرار، وهما يختلفان عن مقام الدعاء والتعجب، والقول الذي يلقي في حرب يفهم منه ما لا يفهم من القول الذي يلقي في سلم. فالمقال والمقام ركيزتان أساسيتان يُعتمد عليهما في تحليل المعنى، وبتفاعلهما يسهل تحديد دلالة النص، وإبعاده عن دائرة التأويل والاحتمال.

سيجيب البحث عن السؤال الآتي: أتعذر النصوص القرآنية خالية تماماً من سياق الحال، أم هي مقالات مختلفة

في مقاماتها؟ وهل لذلك أثر في تعدد معنى النص، واحتماله في كثير من الأحيان أكثر من توجيهه نحوي؟

الكلمات المفتاحية: سياق الحال، الاحتمال النحوي، التوجيه النحوي، المقام، السياق

المقدمة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تصبُّ اهتمامها على السياق الحالي، وتبين أثره في المعنى، وفي التوجيه النحوي في القرآن الكريم؛ وما في ذلك من توظيف للعنصر الخارجي عن طريق استدعاء الظروف والملابسات التي تحيط بالنص، ودور ذلك في إبراز معنى جديد قد يضاف إلى معانٍ أخرى، ثم يُبين أثر ذلك في الاحتمال النحوي.

لقد كان همُّ المفسرين الوصول إلى الدلالة التي يريدونها النص، فاجتهدوا في توظيف السياق اللغوي إلا أنه لم يكن كافياً في كشف الدلالة الكامنة خلف النص، فكان للعنصر الخارجي كأسباب النزول، وزمانه ومكانه، وأحاديث الرسول (ص)، وغير ذلك حضوره في تفسيراتهم، متبهمين إلى أن اللغة الوسيلة الأبرز للتواصل الاجتماعي، وهدفها إيصال معنى معين إلى المتلقي؛ فتعيّن أن تكون الدلالة قطعيةً، تُفصح عن معنى محدد⁽¹⁾؛ لذلك اشترط النحويون أمن اللبس في تراكيب معينة⁽²⁾، ولكن لما كان النص القرآني نصاً مكتوباً يكاد يكون خلواً من قرينة الحال أصبحت الدلالة الاحتمالية لصيقة به.

بدأ السؤال عن معنى النص القرآني في زمن مبكر جداً، فالروايات تشير إلى أن المسلمين يستفهمون عن مسائل بعينها في زمن رسول الله (ص)⁽³⁾، وازداد ذلك بعد رحيله حتى اتسعت الآراء فيه، وكثرت التأويلات، لنصل إلى حد يمنع فيه الخليفة الرابع رسوله ابن عباس إلى الخوارج من أن يحاجهم بالقرآن⁽⁴⁾؛ مرجعاً علة ذلك إلى أنه حمال ذو وجوه، فإذا احتج عليهم برأي ردوا عليه بآخر.

لا يقتصر الاحتمال في النص القرآني على المتشابه من الآيات فحسب، بل يتعداه إلى أكثر النصوص القرآنية مع عدم اتفاق المفسرين على المحكم والمتشابه، وهذا فتح الباب على مصراعيه للتأويل والتفسير، وكثرة الآراء وتشعبها. ستعرف الدراسة بالسياق الحالي، وأثره في المعنى، ثم ستبين أثر غياب السياق الحالي الحي عن النص القرآني المفضي إلى استحضار ما يمثله في الاحتمال النحوي.

وانتظم تقسيم البحث على النحو الآتي:

–المقدمة

–توطئة

¹ - إلا إذا كان الغرض الذي يرومه المتكلم إيهام المخاطب، ويكون ذلك في التورية مثلاً، ((وهي أن يطلق لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتماداً على قرينة خفية))، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: 19 / 1، والتورية باب معروف في البلاغة، تحدث عنه البلاغيون وبسطوا القول فيه.

² - لم يضع النحويون تعريفاً لمفهوم أمن اللبس، إلا أنهم قصدوا به دائماً التخلص من كل عنصر يؤدي إلى اللبس، والوصول إلى الوظيفة التواصلية للغة، والتي وصفها تمام حسان بأنها: (الغاية القصوى للغة)، ينظر ذلك في: شرح التسهيل: 129 / 2، ومغني اللبيب: 453، وشرح الأشموني: 1 / 425، وحاشية الصبان: 1 / 177، واللغة العربية معناها ومبناها: 34.

³ - منه ((حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ((الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ)) [الأنعام: 82] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالُوا أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ (ظَنُّوا أَنَّ الظُّلْمَ هُوَ الْمُعْصِيَةُ). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ؟ أَلَا تَسْمَعُ لِقَوْلِ لُقْمَانَ لِإِثْنَيْهِ: ((إِنَّ الشَّرْكَ أَظْلَمُ لَظْلَمٍ عَظِيمٍ)) [سورة لقمان: 13]). التحرير والتنوير: 1 / 49.

⁴ - ينظر: شرح نهج البلاغة: 18 / 218.

-اللغة المنطوقة، واللغة المكتوبة

-التعريف بسياق الحال

-السياق عند القدماء

-السياق عند المفسرين

-استحضار سياق الحال عند المفسرين، وفيه:

1-أسباب النزول

2-زمان النزول ومكانه

-الخاتمة

-روافد البحث

توطئة:

لا يقتصر تشكل المعنى النصي على العنصر اللغوي فحسب، بل ثمة عناصر أخرى خارج النص اللغوي، وهي في النص المنطوق تكون مرافقة زمانيا ومكانيا للعنصر اللغوي، فالسياق الخارجي الذي يكون فيه الخطاب يكون عاملا مهما في بيان الدلالة المرادة من النص المنطوق، بل إحدى شقي الدلالة؛ وأقصد بهما المقال والمقام، أو المعنى الوظيفي للغة وسياق الحال.

ففي اللغة المنطوقة تُغني هذه العناصر المتكلم عن التعبير لفظيا عما يحيط به من ظروف تكتنف الخطاب، فهي كفيلة بالتعبير عن نفسها، لتشكل مع المنطوق خطابا يمثل حالة معبرة تفصح عن المراد؛ فالتكلم ليس مضطرا للتعبير لسانيا عن العناصر التي يتضمنها الخطاب، هذا في اللغة المنطوقة، أما في اللغة المكتوبة فقد يضطر الكاتب إلى بيان المقام كتابة؛ ليصور المعنى بدقة، ولا يترك القارئ مضطربا بين هذا المعنى وذاك⁽¹⁾.

فلا يمكن تصور اللغة نسقا مستقلا، وخارجا عن الموقف، ذلك أنّ اللغة وسيط لإنجاز الفعل الاجتماعي؛ من هنا ينبغي أن تلاحظ في سياقها.

فالعنصر اللغوي يتمثل بمستوياته المعروفة عند اللغويين، وهي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، فضلا عن الدلالة المعجمية، وهذه لا تعطينا ((إلا معنى المقال، أو المعنى الحرفي كما يسميه النقاد، أو معنى ظاهر النص كما يسميه الأصوليون وهو...معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي، منعزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية))⁽²⁾.

لم يكن النص القرآني بمنأى عن حاجته إلى السياق، ولكنه لما كان نصا مكتوبا فهذا يعني أنه خلو من السياق الحالي الحي تماما، لذلك استدعى المفسرون والمعربون مجموعة من العناصر الخارجية التي تمثل السياق الحالي؛ لتساعدهم في كشف معاني النصوص القرآنية وإعرابها، وإبعادها عن الاحتمال، فمعاني النصوص لا تتضح إلا بالسياق الذي ترد فيه، ولكن ليس السياق الحالي الحي الذي يرافق الخطاب، وبالمعنى الذي سنحدده على وفق ما أقره اللسانيون.

¹ -يمكن تبين ذلك في الروايات والرسائل المكتوبة ونحوها، فالكاتب يجد نفسه مضطرا إلى بيان أمور ليس بالكلام المنطوق حاجة إليه، كأن يذكر في السلسلة المكتوبة حالات معينة كأن يكون الخطاب المفترض يدور في المساء والظلام حالك، أو المطر منهمر، أو ثمة مجموعة من الناس مزدحمون في المكان، وكان الحوار هادئا ثم احتدم، ونحو ذلك مما لا حاجة لذكره في لغة الخطاب.

² - اللغة العربية معناها ومبناها: 337-338.

في القرآن الكريم آيات محكمات هن أم الكتاب، وفيه آيات متشابهات، وفي تحديد هذه الآيات وتلك، وتمييز الأولى عن الثانية خلاف، بل دون ذلك خرط القناد، فلم يُتفق على شيء من ذلك البتة⁽¹⁾، وقد كان ذلك مدعاة لدخول النص القرآني في فضاء التأويل الواسع، فالباب مفتوح على مصراعيه للمفسرين لكي يُدلي كل واحد منهم بدلو، يدفعه إلى رأيه الذي يتبناه ما يحمل من عقيدة، ومن مزاج لغوي، لتأخذ الاحتمالات وكثرة الدلالات مساحة تصل إلى أضعاف حجم النص المكتوب.

ولعلّ أقدم نص صريح أشار إلى هذا المعنى قول الإمام علي (ع) من وصية له لابن عباس لما بعثه للاحتجاج على الخوارج: ((لا تخاصمهم بالقرآن فإنّ القرآن حمال ذو وجوه تقول ويقولون))⁽²⁾.
ففيه دليل على أنّ القرآن يحتمل وجوها من التأويل⁽³⁾، فإنّ احتجّ طرفٌ بآية تمكن الآخر أن يأتي بتأويل لها يوافق ما استقرّ من رأي عنده.

اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة:

لا يجد البحث النحوي بدا من تصنيف اللغة تصنيفاً ثنائياً، أقصد به: اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، ولما كانت دراستي هذه تنظر في ما يحدثه السياق الحالي من أثر في نص مكتوب (القرآن الكريم)، وجدت من الضرورة النظر في هذين الصنفين، والوقوف على العلاقة بينهما، وجوهر ما يميز هذه عن تلك.

لقد سبق الكلام الكتابة، وهو أمر بدهي، ففي العربية كان عصر التدوين بعد أن نظم الشعراء قصائدهم، ونقلها الرواة شفاهة؛ لذلك فاللغة المنطوقة أسبق من اللغة المكتوبة والمقروءة.

ولا بد من وجود حاجة دفعت كل أهل لغة إلى عدم الاكتفاء باللغة المنطوقة، والبحث عن وسيلة ترمز إلى الكلام، لقد حدد بعض الباحثين وظيفتين للغة المكتوبة⁽⁴⁾:

الأولى: وظيفة التخزين، وهي بهذه الوظيفة تتجاوز الزمان والمكان اللذين يعدان ملازمين للغة المنطوقة.
الثاني: نقل اللغة من المجال السمعي إلى المجال البصري، ويكون ذلك عن طريق تدوين اللغة المنطوقة كتابياً، برموز تعبر عن فحوى المنطوق، أو بكتابة ما يدور في النفس من أفكار، وإن لم يكن لها وجود على المستوى النطقي.

والسؤال الأهم الذي يبرز هنا، هو: هل اللغة المكتوبة تمثل اللغة المنطوقة تمثيلاً دقيقاً؟ ينبغي فندريس ليجيب عن هذا السؤال، فهو يرى أنّه ((من الخطأ أن نظن أنّ النص المكتوب يعتبر تمثيلاً دقيقاً للكلام، فلنسا-على عكس ما يتصور كثير من الناس-نكتب كما نتكلم؛ بل إننا نكتب، أو نحاول أن نكتب كما يكتب غيرنا، وأنّ أقل الناس ثقافة

¹ - ذكر الزركشي في المحكم والمتشابه في القرآن الكريم ثلاثة أقوال: ((أخذها: أنّ القرآن كلّهُ مُحكَّم لقوله تعالى: ((كتاب أحكمت آياته)) [سورة هود: 1]، والثاني: كلّهُ مُتَشَابِهٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ((اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا)) [سورة الزمر: 23]، والثالث... أنّ مِنْهُ مُحكَّمًا وَمِنْهُ مُتَشَابِهًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ((مِنْهُ آيَاتٌ مُحكَّمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ)) [سورة آل عمران: 17]، ثم ذكر ثمانية أقوال في المحكم، وأكثر منها في المتشابه. ينظر: البرهان في علوم القرآن: 68/2 - 69، والإتقان: 3/3 - 4.

² - شرح نهج البلاغة: 218/18.

³ - ينظر: شرح نهج البلاغة: 218/18.

⁴ - ينظر: اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة (بحث في النظرية): 27. تجدر الإشارة إلى أنّ تدوين النصوص في العربية، والاحتكام إليها كمعيار للفصيح من الكلام، وانكباب اللغويين على وضع قواعد مستدين إلى تلك النصوص، قد أبطأ كثيراً من التغيرات التي لحقت اللغة العربية المنطوقة، وكان عاملاً مهماً في الحفاظ عليها من الاندثار.

يشعرون بمجرد وضع أيديهم على القلم، بأنهم يستعملون لغة خاصة غير اللغة المتكلمة، لها قواعدها واستعمالاتها كما أنّ لها ميدانها وأهميتها الخاصين بها⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر: ((إنّ الثقة في النصوص المكتوبة يجب أن تقرر دائما في حذر))⁽²⁾.

الأمر الذي ينبغي التركيز عليه، كونه يمثل فارقا جوهريا بين اللغتين، هو أن اللغة المكتوبة خالية من السياق الحالي، أو المقام؛ لذلك فإنها ((تظل عاجزة - إلى حد ما- عن أن تكون تمثيلا دقيقا متكاملا للكلام، فضلا عن عجز الكتابة عن إظهار صورة أمينة للغة المنطوقة هجائيا أو فونولوجيا في بعض الأحيان، فإن الكتابة بأعرافها المستقرة الثابتة، لا تمتلك أدوات تسجيل الجوانب الموضوعية غير اللغوية في الحدث التبليغي، أو أثناء التكلم، مثل حركات اليد، وتعبيرات الوجه، وإيماءات الرأس، والذراعين، والرجلين أحيانا، وإشارات الجسم الدالة لغويا واجتماعيا بشكل عام، ولا بد أن تدل اللغة المكتوبة على الجوانب غير اللغوية إن أردت بالوصف اللفظي الصريح، على النحو الذي نجده في لغة الرواية والمسرحية))⁽³⁾.

إنّ خلو اللغة المكتوبة من العنصر الخارجي الذي يرافق اللغة المنطوقة، جعل احتمال النص اللغوي المكتوب لأكثر من دلالة واحدة ممكنا، وليس من شأن اللغة أن تضع المخاطب في حيرة من أمره، يجول ذهنه بين معنيين أو مجموعة من المعاني، جل ما يستطيع فعله في نهاية المطاف ترجيح معنى على آخر، وربما يعجز حتى عن ذلك⁽⁴⁾؛ شأن اللغة المكتوبة هذا جعل علم اللغة الحديث ينظر إليها على أنها ((مفيدة، ومضرة في وقت واحد؛ إنها مفيدة بمقدار ما أمدتنا به من مادة لتلك اللغات التي اختفت من عالم الوجود، وهي مضرة؛ لأنها ليست أمينة دائما في إعطاء الصورة المنطوقة كما هي، بل ربما كانت خادعة ومضللة))⁽⁵⁾.

استنادا إلى ما تقدم لا يمكن القول إنّ المنطوق والمكتوب للغة معينة يمثل شكلا واحدا، إنما هما شكلان مختلفان على الرغم من العلاقات التي تربط أحدهما بالآخر، وهذا الذي ذكرته سيتضح أكثر عندما نعرف أنّ اللغة المكتوبة تقتقر إلى السياق الحالي الحي، وهذا يدفع الناظر في النص اللغوي المكتوب إلى استدعاء مجموعة من القرائن ليكشف الدلالة الكامنة وراء النص، ويبقى المعنى على الرغم من ذلك يتردد في مساحة تتسع وتضيق. وليس كذلك الحال في اللغة المنطوقة، فثمة سياق حالي يرافق المنطوق ويتكفل بالكشف عن المعنى بمعنية السياق اللغوي، ويرفع الستار عن الدلالة التي يسعى المتكلم إيصالها إلى المخاطب.

التعريف بسياق الحال:

1 - اللغة: 404 - 405.

2 - اللغة: 61.

3 - اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة (بحث في النظرية): 30 - 31.

4 - ذكر الجاحظ أنّ الكلام لا ((يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك))، البيان والتبيين: 1 / 113، ويقول القزويني: ((إنّ البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره))، الإيضاح في علوم البلاغة: 1 / 49؛ فالإفهام شرط في البلاغة، وليس بليغا من عجز عن إيصال مراده إلى المخاطب.

5 - أسس علم اللغة: 60.

السياق: أثرت الدراسات التي عنيت بالسياق أن تذكر دلالاته في اللغة، وتذكر بعد ذلك خصائصه وتعريفه، وسأقتصر على تعريفه في الاصطلاح من دون الخوض في معناه اللغوي.

عرف أولمان السياق فذكر أنه ((النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة))⁽¹⁾، يقول الدكتور كمال بشر في تعليقه على تعريف أولمان: ((إن السياق على هذا التفسير ينبغي ألا يشمل الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل القطعة كلها، والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات)).

وهذا يعني أن السياق في الدراسات الحديثة إذا أطلق فإنه يشتمل على السياق اللغوي، والسياق الحالي، أو المقام والمقال، ويقتد بالإضافة أو الوصف، فنقول: سياق الحال، وسياق الكلام، أو السياق الحالي، والسياق اللغوي. ومهما يكن من أمر فإن للسياق أهمية بالغة في تحديد دلالة المفردة في النص الذي ترد فيه، يقول فندريس: ((الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات...إنما هو السياق؛ إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديدا مؤقتا، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي بوسعها أن تدل عليها))⁽²⁾.

إن الذي يعين في تحديد معنى الكلمة هو السياق اللغوي، وأقصد به مجيء الكلمة منتظمة في جملة، والجملة في نص كامل، وهذا الانتظام اللغوي يكشف معنى الكلمة؛ ولا سيما إذا كانت تحمل أكثر من معنى من حيث اللغة؛ وهذا ما يتجلى في نحو كلمة خال أو عين في المشترك اللفظي.

ولا يقتصر السياق على تحديد دلالة المفردة فحسب، بل يتعداه إلى بيان دلالة الجملة والنص بكامله، وهنا تأتي الحاجة إلى السياق الحالي؛ فليس واردا بمكان أن تُفهم دلالة النص على نحو قطعي من دون الاستعانة بالعوامل الخارجية، أو المقام، أو سياق الحال، وهي كل ما يكتنف الخطاب من ظروف خارج النص اللغوي؛ لذلك نجد أن ((القدماء لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث))⁽³⁾.

وسياق الحال بأبسط عبارة في تعريفه: هو ما يحيط بالنص المنطوق من ظروف، وما يعتره من حالات، أو هو جملة العناصر المكونة للحالة الكلامية، ويمكن أن نلاحظ الأثر الذي يحدثه سياق الحال في النص المنطوق، إذا عرفنا أن عناصر السياق الحالي هي:

شخصية المتكلم والسامع، والحالة الثقافية الخاصة بكل واحد منهما، والحالة المرافقة للخطاب؛ كأن يكون ثمة أشخاص آخرون يشهدون الخطاب، و المكان الذي يجري فيه الخطاب، وزمانه، والحالة التي يدور فيها الخطاب، كأن تكون عتابا، أو لوما، أو مشاجرة، أو خطابا وديا⁽⁴⁾، كل ذلك يكون عاملا في بيان المعنى ووضوحه، ولولاه لاستعان صاحب النص بعبارات يسردها ليبيّن المراد؛ وهو ما نلغيه في الروايات والقصص، والرسائل المكتوبة.

1 - دور الكلمة في اللغة: 54.

2 - اللغة: 231.

3 -مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي: 66.

4 -ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: 252.

وقد نقل الدكتور أحمد مختار عمر عن فيرث زعيم المنهج السياقي⁽¹⁾ أنه قال: ((إنَّ المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي: وضعها في سياقات مختلفة))⁽²⁾.

السياق عند القدماء:

لقد أولى العرب قديماً أهمية بالغة بالسياق اللغوي، وهم في الوقت نفسه لم يكونوا غافلين عن الأثر الذي يؤديه سياق الحال في تحديد المعنى وبيانه، فقد كان سببوه أكثر من استحضار سياق الحال في بيان دلالة الكلام، وتوجيهه إعرابياً، من ذلك ما ذكره في باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل ((وذلك قولك: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى. وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتثقل، فقلت: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرةً وقيسياً أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوم وتثقل، وليس يسأل مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهمه إياه ويُخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك))⁽³⁾.

فهو يفترض صورة معينة تمثل سياق الحال، كل ما في الأمر أنه يترجم هذا السياق بكلمات يفترضها ويبين بها الحالة التي قيل فيها الخطاب، ثم يوضح المعنى وفقاً لذلك، ويوجه إعراب المنصوب مستعينا بها.

ومنه ما ذكره في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي: ((وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهاً الحاج، قاصداً في حياة الحاج، فقلت: مكّة وربّ الكعبة. حيث زكنت⁴ أنه يريد مكّة، كأنك قلت: يريد مكّة والله. ويجوز أن تقول: مكّة والله، على قولك: أراد مكّة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكّة والله، أي أراد مكّة إذ ذاك))⁽⁵⁾.

فالمتكلم يذكر في كلامه ما يظن أنّ بالمخاطب حاجةً إليه، ويعمد على حذف عناصر لغوية أخرى من السلسلة الكلامية لاعتقاده بإمكان استحضارها، لأنّ السياق الحالي تكفل ببيانها، يمكننا أن نلمح ذلك فيما ذكره سببويه في قوله: ((وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: " حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها " أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: " ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب "، " ولو يرى إذ وقفوا على النار " فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام))⁽⁶⁾.

وقريب من ذلك ما ذكره ابن السراج في حذف الفعل، فهو يرى أنه إذا كان المخاطب مستغنياً عن لفظك بما تضمنه، جاز حذفه⁽⁷⁾، والذي لا يحسن حذفه ((ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة، لو قلت: زيدا، وأنت تريد: كلم زيدا، فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على (كلم)، ولم يكن إنسان مستعداً للكلام لم يجز، وكذلك غيره من جميع الأفعال))⁽⁸⁾، وهو يشير إلى السياق الحالي الذي يكتنف الخطاب، فإذا كان فيه ما يشير إلى الفعل المراد جاز حذفه اختصاراً؛ لأنّ

1 - ينظر: علم الدلالة: 68.

2 - علم الدلالة: 68.

3 - الكتاب: 1 / 343.

4 - (زكنت)، أي: ظننت، ينظر: الصحاح (زكن): 5 / 2131.

5 - الكتاب: 1 / 257.

6 - الكتاب: 3 / 103.

7 - ينظر: الأصول: 2 / 247.

8 - الأصول: 2 / 247.

السياق الحالي كفيلاً ببيانه، وإلى المعنى المذكور أشار أبو البركات الأنباري بقوله: ((إنَّ الفعل إنما يضمّر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال))⁽¹⁾.

وقد ذكر الجاحظ أنّ ((من علم حق المعنى أن يكون الاسم له طباقاً، وتلك الحال له وفقاً... ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم))⁽²⁾، فهو يشير إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ثم يبين أن غاية اللغة إنما هو التواصل الاجتماعي، والغرض منها إنما يكون إفهام المخاطب، وهو غرض لا يمكن العدول عنه.

ومن النحويين المتأخرين نلفي ابن يعيش يتحدث عن أثر السياق الحالي في بيان المراد من الكلام، وقد أطلق عليه اسم (القرينة الحالية)، وجعلها القسم الآخر الذي يفصح عن المحذوف، أما الأول فقرينة المقال، يقول: ((علم أنّ الحال قد يُحذف عامله إذا كان فعلاً وفي الكلام دلالةً عليه، إما قرينةً حالٍ، أو مقالٍ. فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سَفَرًا، أو أراد حَجًّا، فنقول: "راشداً مَهْدِيًّا"، وتقديره: "أذهب راشداً مهدياً". ومثله أن تقول لمن خرج إلى سَفَرٍ: "مُصاحَبًا مُعَانًا". وتقديره "أذهب، أو سافر مصاحباً معاناً". فدلت قرينة الحال على الفعل، وأغنت عن اللفظ به))⁽³⁾، فهو يرى ((أنّ قرائن الأحوال قد تُغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينةٍ حاليةٍ، أو غيرها، لم يُحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق، جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يُؤت به فلاستغناء عنه، فذلك يجوز حذف العامل))⁽⁴⁾.

فالأصل عنده أن يستغنى عن اللفظ إذا كان السياق الحالي يدل عليه، وإذا ذكر اللفظ المطابق لذلك السياق فإنما يُؤتى به كالتوكيد.

وذكر ابن هشام أنّ الكلام ((ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظاً، أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال))⁽⁵⁾، والذي صرح به، هو أنّ تجليات الكلام لا تقتصر على اللفظ المنطوق فحسب، بل يشترك في إنتاجه كل من الإشارة، ووقائع الحال التي يكون فيها الخطاب.

من هنا يمكن القول إنّ ((القدماء لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص وأحداث))⁽⁶⁾.

ففي الخطاب يصغي السامع إلى المتكلم بأذنه، مع ملاحظة الحالة التي تكتنف الخطاب؛ وينتج عن ذلك وضوح في المعنى الذي يروم المتكلم إيصاله إلى السامع، وهو ما نبه له ابن جني بقوله: ((فلو كان الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه))⁽⁷⁾.

1 - أسرار العربية: 131.

2 - البيان والتبيين: 1 / 95.

3 - شرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 32.

4 - شرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 310، وينظر: 1 / 231.

5 - شرح شذور الذهب: 36.

6 - مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي: 66.

7 - الخصائص: 1 / 248.

وللسياق أهميته في الدراسات اللغوية الحديثة، فقد اعتنى المحدثون بالسياق، وركزوا عليه في تحليل الخطاب، فعلى محلل الخطاب من وجهة نظرهم ((أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يرد فيه جزء من الخطاب؛ إذ هناك بعض الحدود اللغوية التي تتطلب معلومات سياقية أثناء التأويل، ومن هذه الحدود المعينات، مثل: هنا، الآن، أنا، أنت، هذا، ذلك، من أجل تأويل هذه العناصر، حين ترد في خطاب ما، ومن الضروري أن نعرف على الأقل، من هو المتكلم ومن هو المستمع، وزمان ومكان إنتاج الخطاب))⁽¹⁾.
فالنص ((كائن حي يتشكل مع القراءة الواعية، والتحليل الهادف الذي يجعل للسياق والموقف اللغوي دورا أساسا عند التحليل، هذا التحليل هو الذي يحدد مكونات النص، بل يوجد))⁽²⁾.

السياق عند المفسرين:

ورد السياق عند المفسرين بهذه الصيغة، وذلك في أثناء تفسيرهم للنصوص من دون أن يضعوا تعريفا موضحا له، وكأنه مفهوم مستقر عندهم، وله دلالة واضحة لا تحتاج إلى تعريف، والملاحظ أن المفسرين قد استعملوا (السياق)، وهم يريدون به غالبا السياق اللغوي⁽³⁾، والسياق اللغوي واحد من أهم القرائن التي يستعين بها المفسر والمعرب لبيان معنى النصوص وإعرابها.
وكثر استعمال (القرينة) في كتب التفسير⁽⁴⁾، والقرينة لفظية تكون أو معنوية، وفي كلا الحالتين تفهم من السياق اللغوي العام، وما يحيط به من ظروف وملابسات، يمثلها سبب النزول، ومكانه، ووسائل أخرى يستعين بها المفسر كالأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وسمت العرب في كلامها، وغير ذلك مما يشكل عاملا مساعدا في بيان النص.
وربما أضيفت القرينة إلى المقال؛ ويكون المراد السياق اللغوي، ففي المحرر الوجيز نلفي ابن عطية مستعملا القرينة مضافة إلى المقال، إشارة إلى السياق اللغوي، فقد ذكر أنّ الفعل (يذكر) ((لفظة تعم المدح والذم لكن قرينة المقال أبدا تدل على المراد من الذكر))⁽⁵⁾، يريد السياق اللغوي الذي ورد فيه الفعل⁽⁶⁾، وقد تضاف إلى (الحال)، فتقيد به، ومنه ما نجده عند الزركشي فإنه يقول بعد أن بين أن معنى (كيف) الاستفهام عن حال الشيء لا عن ذاته: ((هذا أصلها في الوضع، لكن قد تعرض لها معان تفهم من سياق الكلام، أو من قرينة الحال، مثل معنى التنبيه، والاعتبار، وغيرهما))⁽⁷⁾.
تجدر الإشارة هنا إلى أنّ سيبويه سبق المفسرين في أنه كان يستعين بالسياق اللغوي لبيان دلالة النص القرآني وتوجيهه نحويا، نلاحظ ذلك فيما ذكره في قوله تعالى: ((بل ملة إبراهيم حنيفا))^(البقرة: 135)، موجها (ملة) على أنه مفعول

1 - لسانيات النص: 297.

2 - نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: 47.

3 - ينظر: المحرر الوجيز: 1/ 360، والبحر المحيط: 3/ 385، والدر المصون: 2/ 421، واللباب في علوم الكتاب: 5/ 218، والتحرير والتنوير: 14/ 157.

4 - ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 377، ومفاتيح الغيب: 3/ 559، والبحر المحيط: 4/ 189، واللباب في علوم الكتاب: 4/ 429، والتحرير والتنوير: 2/ 62.

5 - المحرر الوجيز: 4/ 82.

6 - الآية التي ورد فيها الفعل (يذكر): ((وَإِذَا رَأَتْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُواً أَهْداً الَّذِي يَذُكُرُ آلِهَتَكُمْ وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ))، [الأنبياء: 36].

7 - البرهان في علوم القرآن: 4/ 330.

به لفعل محذوف، مستعينا بالسياق اللغوي السابق، يقول: ((: " بل ملة إبراهيم حنيفا "، أي: بل نَتَّبَعُ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، كأنه قيل لهم: اتَّبِعُوا، حين قيل لهم: " كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى "))⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر فإنَّ غياب السياق الحالي الحي عن النص القرآني دفع بالمفسرين والمعربين إلى أن يستعينوا بوسائل أخرى تقرب النص إلى الدلالة القطعية وتبعده عن دائرة التأويل والاحتمال، إلا أنَّ ذلك لم يكن كافياً؛ فقد بقي الاحتمال لصيقاً بالنص القرآني، فاختلفت معانيه، وتعددت أوجهه الإعرابية في أحيان كثيرة، ولم يجد المفسرون بدا من ذكر المعاني التي يقبلها النص، والأوجه الإعرابية التي يحتملها. وستكون الصفحات القادمة كفيلة ببيان استدعاء المفسرين للسياق الحالي، وأثره في المعنى، وفي توجيه النص نحوياً.

استحضار السياق الحالي عند المفسرين وأثره في الاحتمال النحوي:

يقول السعمران: ((إن معنى "الكلام" لا يتأتى فصله بأية حال من الأحوال عن "السياق" الذي يعرض فيه. أما النصوص المدونة في الكتب القديمة مثلاً، فإنه يخفى علينا من ظروف قولها أشياء كثيرة، وقد نضطر إلى إعادة تصور بعض ما يمكن تصوره من هذه العناصر، وقد لا نوفق في هذا، وقد نوفق فيه إلى درجة محدودة، ولكن عنصراً هاماً يغيب عنا إدراكه وهو "نطق" الكلام، ما يبرزه هذا النطق من معنى أو معان))⁽²⁾.

اجتهد المفسرون والمعربون في استدعاء الموقف المرافق للنزول؛ ليكون عاملاً مساعداً لهم في تفسير النصوص والوصول إلى الدلالة المرادة، وقد نبه ابن عاشور لذلك في أثناء حديثه عن أسباب النزول بقوله: ((إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ النَّزُولِ مَا يُعِينُ عَلَى تَصْوِيرِ مَقَامِ الْكَلَامِ))⁽³⁾، وتصوير مقام الكلام يكون باستحضار السياق الحالي، وفي ذلك محاولة ينقل فيها المفسر نفسه إلى زمان نزول الآية ومكانها ليعيش الحدث بما يشتمله من ظروف وملابسات. وعلى الرغم من تعدد العناصر الخارجية⁽⁴⁾ التي استعان بها المفسرون، إلا أنَّ أظهر ما يمثل السياق الحالي عنصراً، هما: أسباب النزول، ثمَّ زمانه ومكانه؛ لذلك سأسلط الضوء على هذين العنصرين، وأكشف ما لهما من أثر في المعنى، وفي توجيه النص نحوياً.

1-أسباب النزول:

لقد كان لسبب النزول أثر بارز في تفسير أي القرآن، وبيان معانيه، فقد سعى المفسرون إلى ربط آيات القرآن بأسباب نزولها ليعيشوا الموقف والحالة، مما يساعدهم على تفسير الآيات، والوصول إلى المراد من النصوص، يقول الواحدي: يتمتع ((معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها))⁽⁵⁾. وسبب النزول هو ((ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه مبينة لحكمه أيام وقوعه))⁽⁶⁾؛ لذا يمكننا أن نقول إنَّ أسباب النزول تمثل سياق حال ماضية تتحدث عن الحالة المكتنفة لنزول القرآن؛ فهي وإن كانت لا تمثل السياق الحالي

¹ الكتاب: 1 / 257.

² - علم اللغة مقدمة للفارسي العربي: 215 - 216.

³ - التحرير والتنوير: 1 / 47.

⁴ - أقصد بالعناصر الخارجية ما يستعين به المفسر خارج النص اللغوي.

⁵ - أسباب نزول القرآن: 8.

⁶ - مناهل العرفان في علوم القرآن: 150.

الحي، إلا أنها تتحدث عن جزء مهم من السياق الحالي الذي رافق نزول هذه الآية أو تلك، وقد أشار الشاطبي إلى هذا المعنى بقوله: ((معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والدليل على ذلك أمران: أحدهما: أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن، فضلا عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب، من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع ... الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع))⁽¹⁾. ويقول ابن عاشور إن ((لمعرفة أسباب النزول مدخلا في ظهور مقتضى الحال ووضوحه))⁽²⁾، وذهب أيضا إلى ((أن القرآن لو لم ينزل منجما على حسب الحوادث لما ظهر في كثير من آياته مظاهرها لمقتضى الحال ومناسبتها للمقام وذلك من تمام إعجازها))⁽³⁾.

وقد أطلق بعض أهل البلاغة مفهوم (القرينة الحالية) على سبب النزول، وذلك في أثناء تحليلهم للنصوص القرآنية، يقول الدسوقي في قوله تعالى: ((صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون)) [سورة البقرة: 138]، ((إن كان الخطاب للمسلمين فالمعنى: أن المسلمين أمروا بأن يقولوا: صبغنا الله تعالى بالإيمان صبغة، ولم نصبغ صبغكم أيها النصارى؛ فعبير عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة؛ لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظا))⁽⁴⁾. والقرآن على قسمين: الأول: نزل ابتداء من غير سبب، والثاني: نزل مرتبطا بسبب⁽⁵⁾، وليس بالضرورة أن يتفق المفسرون على سبب واحد للنزول، فربما ذكروا أكثر من سبب لنزول آية بعينها⁽⁶⁾؛ وقد كان نتاج ذلك أن يدخلوا في دائرة يتسع فيها الاحتمال، وتكثر الآراء.

ومن اعتادهم بسبب النزول في التوجيه النحوي، ما دُكر في قوله تعالى: ((لكن الله يشهد بما أنزل إليك)) [سورة النساء: 166]، ف(لكن) حرف للاستدراك لا يبتدأ به، ولا بد له من مستدرك⁽⁷⁾، وليس ثمة شيء قبله مذكور. قال ابن قتيبة إن ذلك من الاختصار؛ ((لأنه لما أنزل عليه: إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده [سورة النساء: 163] قال المشركون: ما نشهد لك بهذا، فمن يشهد لك به؟ فترك ذكر قولهم وأنزل: لكن الله يشهد بما أنزل إليك))⁽⁸⁾.

وفي البحر المحيط: ((الاستدراك ولكن يقتضي تقدم جملة مخدوفة، لأن لکن لا يُبتدأ بها، فالتقدير ما روي في سبب النزول وهو: أنه لما نزل إنا أوحينا إليك قالوا: ما تشهد لك بهذا، لكن الله يشهد))⁽⁹⁾. ويؤيد ما ذهب إليه ابن قتيبة ما ذكره الواحدي في سبب النزول، إذ قال ((إن رؤساء أهل مكة أتوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا: سألنا عنك اليهود فرعموا أنهم لا يعرفونك، فأنتا بمن يشهد لك أن الله بعثك إلينا رسولا، فنزلت هذه الآية: {لكن الله يشهد})⁽¹⁾.

1 - الموافقات: 3 / 294 - 294.

2 - التحرير والتنوير: 1 / 41.

3 - التحرير والتنوير: 19 / 20.

4 - حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: 4 / 40، وينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: 4 / 589.

5 - ينظر: التحرير والتنوير: 1 / 46.

6 - ينظر: تفسير البغوي: 1 / 12.

7 - ينظر: شرح التسهيل: 2 / 6، والتذليل والتكميل: 5 / 9.

8 - تأويل مشكل القرآن: 146 - 147.

9 - البحر المحيط: 4 / 140.

وقد يكون سبب النزول سببا في الاحتمال النحوي، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ((وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ)) [سورة لقمان: 6]، اختلف المفسرون في معنى الفعل (اشترى)، فقال بعضهم الشراء المعروف بالثمن، وقال آخرون: بل معنى (يشترى): يختار لهو الحديث ويستحبه⁽²⁾؛ واختلفهم هذا مبني على اختلافهم في سبب النزول، فمن قال بالأول استند إلى أن الآية ((نَزَلَتْ فِي شِرَاءِ الْقَبَانِ وَالْمَغْنِيَاتِ))⁽³⁾، والمعنى على الشراء الحقيقي.

ومن قال بالثاني استند إلى أن الآية ((نَزَلَتْ فِي النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ تَاجِرًا إِلَى فَارِسَ فَيَشْتَرِي أَخْبَارَ الْأَعَاجِمِ فَيُرْوِيهَا وَيُحَدِّثُ بِهَا قُرَيْشًا وَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحَدِّثُكُمْ بِحَدِيثِ عَادٍ وَنُمُودَ، وَأَنَا أُحَدِّثُكُمْ بِحَدِيثِ رُسْتَمَ وَسِفْنُديَارَ وَأَخْبَارِ الْأَكَاسِرَةِ، فَيَسْتَمْلِحُونَ حَدِيثَهُ وَيَتْرَكُونَ اسْتِمَاعَ الْقُرْآنِ، فَنَزَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الْآيَةُ))⁽⁴⁾، وقيل: إن (لهو الحديث) هو الغناء، وفيه نزلت⁽⁵⁾، ومعنى الاشتراء على القولين: الاستملاح والاختيار؛ لأنهم يستملحون حديثه ويتركون الإصغاء إلى القرآن، أو يختارون الغناء على القرآن.

ويترتب على ذلك اختلاف في التوجيه النحوي للإضافة الواردة في النص، فإذا كان الاشتراء حقيقة يكون الكلام على حذف مضاف، أي: من يشتري ذات لهو الحديث⁽⁶⁾، فالمضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرّب بإعرابه. أما إذا كان الاشتراء بمعنى الاختيار والاستماع فلا حذف، قال السمين الحلبي: ((باب الإضافة بمعنى «من» لأنَّ اللّهُو يكون حديثاً وغيره كبابٍ ساجٍ وَجِبَّةٍ خَزٍّ، وقيل: هو على حذف مضاف أي: يشتري ذوات لهو الحديث؛ لأنها نزلت في مشتري المغنّيات))⁽⁷⁾.

فالتوجيه النحوي للإضافة في الآية المذكورة يعتمد على المعنى المراد من النص، ولما كان تركيب الإضافة يحتمل معنيين استنادا إلى الاختلاف في سبب النزول، احتتمل تبعاً لذلك توجيهين نحويين. ومنه قوله تعالى: ((وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ)) [سورة البقرة: 116]، اختلف المفسرون في الضمير المتصل بالفعل (قالوا)، على من يعود؟ واختلفهم هذا مبني على اختلافهم في سبب النزول. فقيل ((إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، وَكَعْبِ بْنِ أَسَدٍ، وَوَهَبِ بْنِ يَهُودَا فَأَتَتْهُمْ جَعْلُوا عُرِيْرًا ابْنَ اللَّهِ))⁽⁸⁾، فالضمير وفقاً لهذا يعود على اليهود وحدهم.

وقال الطبري: ((النصارى الذين زعموا أن عيسى ابن الله، فقال الله جل ثناؤه مكذبا قيلهم ما قالوا من ذلك ومنتفيا مما نحلوه وأضافوا إليه بكنبهم وفريتهم: (سبحانه) ، يعني بها: تنزيها وتبريها من أن يكون له ولد، وعلوا وارتقاها عن ذلك))⁽⁹⁾، وعلى قوله فإنَّ الضمير يعود على النصارى وحدهم.

1- أسباب النزول: 187.

2 - ينظر: تفسير الطبري: 20 / 126.

3- أسباب النزول: 345.

4- أسباب النزول: 345.

5 - ينظر: للباب في علوم الكتاب: 15 / 438.

6 - ينظر: البحر المحيط: 8 / 409.

7 - الدر المصون: 9 / 60.

8 - مفاتيح الغيب: 4 / 22.

9 - تفسير الطبري: 2 / 537.

وقال الزجاج: إِنَّ الضمير يعود على النصارى، ومشركي العرب، فالنصارى قالوا: إِنَّ المسيح ابن الله، ومشركو العرب قالوا: إِنَّ الملائكة بنات الله⁽¹⁾.

وقال الزمخشري: ((يريد الذين قالوا المسيح ابن الله وعزير ابن الله والملائكة بنات الله))⁽²⁾، فالضمير عائد على هؤلاء كلهم؛ لأنهم أثبتوا الولد لله تعالى.

وذكر أبو حيان الأقوال الأربعة في الآية، وأثرها في الاحتمال النحوي، قال: إِنَّ الآية ((نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ، إِذْ قَالُوا: عَزَّزَ ابْنُ اللَّهِ، أَوْ فِي النَّصَارَى، إِذْ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، أَوْ فِي الْمُشْرِكِينَ، إِذْ قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، أَوْ فِي النَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ، أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ، وَالْأَخِيرُ قَالَهُ الرَّجَّاحُ⁽³⁾. وَلَاخْتِلَافِهِمْ فِي سَبَبِ النَّزُولِ، اخْتَلَفُوا فِي الضَّمِيرِ فِي (وقالوا) عَلَى مَنْ يَعُودُ؟ قِيلَ: هُوَ عَائِدٌ عَلَى الْجَمِيعِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ. فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمْ قَدْ جَعَلَ لِلَّهِ وَلَدًا))⁽⁴⁾.

فالمعروف أَنَّ العربية تنصرف إلى الضمير عندما يذكر الاسم قبله ظاهرا، وهو نوع من الاختصار الذي تميل إليه العربية، والعدول عن الاسم الظاهر إلى المضمرة مرهون بعدم اللبس، فليس من مواضع اللجوء إلى الضمير أن يلتبس عوده على المخاطب⁽⁵⁾.

النص يفتر إلى سياق الحال الحي الذي يمثل الشق الثاني من شقي الخطاب أقصد بهما المقال والمقام؛ لذا يلجأ المفسر إلى استحضار سياق الحال، عن طريق الرجوع إلى المقام الذي نزلت فيه الآية القرآنية، ومنها سبب النزول، وهنا يصطدم بتعدد الروايات التي تتحدث عن سبب نزول هذه الآية، فيبقى النص بسبب ذلك احتمالا لعدة وجوه.

وما ذكره أبو حيان من عود الضمير على الجميع: اليهود، والنصارى، ومشركي العرب يؤيده ما ذكره الواحدي في سبب نزول الآية، فقد قال إنها ((نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ حَيْثُ قَالُوا: عَزَّزَ ابْنُ اللَّهِ، وَفِي نَصَارَى نَجْرَانَ حَيْثُ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَفِي مُشْرِكِي الْعَرَبِ حَيْثُ قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ))⁽⁶⁾.

وفي قوله تعالى: ((وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ)) [سورة البقرة: 118]، اختلف المفسرون في المشار إليهم بالاسم الموصول، ومنشأ اختلافهم الاختلاف في سبب النزول.

ذكر الطبري عن بعض المفسرين أَنَّ المشار إليهم بالاسم الموصول هم النصارى، وعن آخرين هم اليهود الذين كانوا في زمن الرسول (ص)، وقيل: بل عنى بذلك مشركي العرب⁽⁷⁾، مرجحا القول الأول، أي: إِنَّ المراد بـ(الذين لا يعلمون) هم النصارى، مسندا إلى السياق اللغوي، فهو يرى أَنَّ ((أولى هذه الأقوال بالصحة والصواب قول القائل: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ بَقُولِهِ: (وقال الذين لا يعلمون) ، النصارى دون غيرهم. لأن ذلك في سياق خبر الله عنهم، وعن افتراءهم عليه وادعائهم له ولدا))⁽⁸⁾.

وقد ذكر أبو حيان أَنَّ ((اخْتِلَافُهُمْ فِي الْمَوْصُولِ مَبْنِيٌّ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي السَّبَبِ))؛ أي: في سبب النزول، وأرى من الفائدة أن أذكر نصه بطوله، يقول: ((قال ابن عباس، وَالْحَسَنُ، وَالرَّبِيعُ، وَالسَّيِّدِيُّ: نَزَلَتْ فِي كُفَّارِ الْعَرَبِ حِينَ، طَلَبَ

¹ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 198 / 1.

² الكشاف: 180 / 1.

³ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 198 / 1.

⁴ - البحر المحيط: 580 / 1، وينظر: مفاتيح الغيب: 22 / 4.

⁵ - ينظر: البديع في علم العربية: 16 / 2.

⁶ - أسباب النزول: 39.

⁷ - تفسير الطبري: 550 - 551.

⁸ - تفسير الطبري: 552 / 2..

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أُمَيَّةَ وَغَيْرِهِ ذَلِكَ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: فِي النَّصَارَى، وَرَجَّحَهُ الطَّبْرِيُّ لِأَنَّهُمُ الْمَذْكُورُونَ فِي آيَةِ أَوْلَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَيْضًا: الْيَهُودُ الَّذِينَ كَانُوا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ رَافِعُ بْنُ خُرَيْمَةَ، مِنَ الْيَهُودِ: إِنْ كُنْتُ رَسُولًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَقُلْ لِلَّهِ يَكْلِمُنَا حَتَّى نَسْمَعَ كَلَامَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ. وَقَالَ قَتَادَةُ: مُشْرِكُو مَكَّةَ. وَقِيلَ: الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِلَى جَمِيعِ هَذِهِ الطَّوَائِفِ، لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَالُوا هَذِهِ الْمَقَالَةَ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَوْضُوعِ مَبْنِيٍّ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي السَّبَبِ. فَإِنْ كَانَ الْمَوْضُوعُ الْجَهْلَةَ مِنَ الْعَرَبِ، فَتَقَى عَنْهُمْ الْعِلْمَ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتَابٌ، وَلَا هُمْ أَتْبَاعُ نَبْوَةٍ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْضُوعُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَتَقَى عَنْهُمْ الْعِلْمَ، لِإِنْتِفَاءِ ثَمَرَتِهِ، وَهُوَ الْإِتِّبَاعُ لَهُ وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ. وَحَدَفَ مَفْعُولَ الْعِلْمِ هُنَا افْتِصَارًا، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ نَفْيُ نِسْبَةِ الْعِلْمِ إِلَيْهِمْ، لَا نَفْيُ عِلْمِهِمْ بِشَيْءٍ مَخْصُوصٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَقَالَ الَّذِينَ لَيْسُوا مِمَّنْ لَهُ سَجِيَّةٌ فِي الْعِلْمِ لِفِرْطِ عِبَاوَتِهِ، فَهِيَ مَقَالَةٌ صَدَرَتْ مِمَّنْ لَا يَتَّصِفُ بِتَمْيِيزٍ وَلَا إِذْرَاكِ⁽¹⁾.

من هنا ندرك أنَّ الاختلاف بين المفسرين في عود الضمير إنما سببه اختلافهم في سبب النزول، وندرك أنَّ استحضار سياقٍ حالٍ مضت كان سببا في تعدد المعنى، وباعتنا على الاحتمال النحوي، المتمثل في تعدد الأقوال في عود الضمير.

وفي قوله تعالى: ((وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)) [سورة المائدة: 44]، ذهب أكثر المفسرين أن (من) في الآية شرطية⁽²⁾، وأنها تدل على العموم، بيد أنني أفتيت ابن عاشور بضعف كونها شرطية، ويذهب إلى أنها موصولة مستدلا على ذلك بسبب النزول، يقول: ((فَإِذَا ظَنَّ أَحَدٌ أَنَّ (مَنْ) لِلشَّرْطِ أَشْكَلَ عَلَيْهِ كَيْفَ يَكُونُ الْجُورُ فِي الْحُكْمِ كُفْرًا؟ ثُمَّ إِذَا عَلِمَ أَنَّ سَبَبَ النَّزُولِ هُمُ النَّصَارَى عَلِمَ أَنَّ (مَنْ) مَوْضُوعَةٌ، وَعَلِمَ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَوا الْحُكْمَ بِالْإِنْجِيلِ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمُحَمَّدٍ))⁽³⁾.

وما ذهب إليه ابن عاشور ضعيف عند أكثر المفسرين، وإن اتفقوا معه في أن الآية نزلت في معينين، اليهود، أو النصارى، أو حكام المسلمين⁽⁴⁾، لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ عِنْدَهُمْ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ⁽⁵⁾.

فالظاهر في السياق اللغوي أن (من) شرطية، وأنَّ الفاء من قوله: (فأولئك) واقعة في جواب الشرط، ولكن إذا أُخذ سبب النزول كعنصر خارجي يمثل حكايةً للسياق الحالي بنظر الاعتبار، يمكن أن تحمل على أنها اسم موصول؛ لأنها تشير إلى معينين، وتكون الفاء زائدة لشبهه بالشرط⁽⁶⁾.

تجدد الإشارة إلى أن التوجيه النحوي للأداة (من) يختلف باختلاف المعنى المفهوم من النص، فمن قال بأنها شرطية، فهذا يعني أنها تدل على العموم، وليست دالة على أشخاص معينين ينصرف لهم الحكم، وهو ما فهمه الخوارج حتى قالوا: إِنَّ آيَةَ ((نَصٌّ فِي أَنَّ كُلَّ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وَكُلُّ مَنْ أَدْنَبَ فَقَدْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ،

1 - البحر المحيط: 586 / 1.

2 - ينظر: مفاتيح الغيب: 367 / 12، والبحر المحيط: 270 / 4، والدر المصون: 281 / 4، واللباب في علوم الكتاب: 358 / 7.

3 - التحرير والتنوير: 49 / 1.

4 - ينظر: تفسير الطبري: 345 / 10، وأسباب النزول: 196، والكشاف: 637 / 1، والمحرر الوجيز: 196 / 2، ومعتك الأقران: 36 / 1.

5 - ينظر: مفاتيح الغيب: 367 / 12، والبحر المحيط: 270 / 4.

6 - ينظر: الدر المصون: 281 / 4.

فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا⁽¹⁾، على خلاف من قال بأنها موصولة، فهي عندهم تشير إلى معيّنين ينصرف لهم الحكم الوارد في الآية، وليس ثمة عموم فيه، وهو ما أراده ابن عاشور من تقوية الموصولة، وتضعيف الشرطية. وبذلك نفهم أن سبب النزول كان عاملا في إزالة الإشكال الناجم عن الإجمال المفهوم في (من)، وظهر المعنى الراجح، بحسب ابن عاشور ورافقه توجيه نحوي يناسبه.

وربما تزامم أسباب النزول قوانينُ العرب في كلامها؛ فأهل اللغة الواحدة متفقون على أداء لغوي معين، وهذا الأداء اللغوي يكون حاضرا كعنصر مهم يساعد في فهم النص فهما دقيقا مع العناصر الأخرى، وهو في لغة الخطاب معلوم بين المتخاطبين، كجزء من لغة الحوار، يمثل حالة متفقا عليها من دون اتفاق؛ أقصد ما استقر في اللاوعي اللغوي عند أهل اللغة الواحدة.

أما في النص القرآني (وهو نص مكتوب)، فقد استدعى المفسرون والمعربون، هذا العنصر كقرينة يستند إليها لترجيح رأي على آخر، وكان لسمت العرب وطريقتهم في نظم كلامهم وترتيبه مكانه بين القرائن الأخرى، يقول الزركشي: ((ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له))⁽²⁾.

فقد يجد المعرب نفسه أمام قرينتين، قرينة سبب النزول، وقرينة سمت العرب في كلامها، فقوانين العرب تذهب به باتجاه، وسبب النزول يصرفه باتجاه آخر مختلف.

من شواهد ذلك ما نلاحظه من اختلاف بين المفسرين في إعراب (غفرانك) من قوله تعالى: ((قالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير)) [سورة البقرة: 285].

ذهب بعضهم إلى أن إعراب (غفرانك) مفعول مطلق لفعل مقدر جاء المصدر نائبا عنه⁽³⁾، وقال آخرون هو مفعول به لفعل محذوف تقديره (نسال، أو أعطنا)⁽⁴⁾، ثم رجح بعضهم الرأي الأول؛ لأن من عادة العرب استعمال المصدر (غفرانك) نائبا مناب فعله، وهو يشبه المصادر النظيرة له من نحو: سبحان الله، وريحان، وغفرانك لا كفرانك⁽⁵⁾. والملاحظ في هذه الآية أن الذين قالوا بالرأي الثاني قد اعتدوا بسبب النزول⁽⁶⁾؛ لأن الآية نزلت على رسول الله (ص)، وعلى أمته، وقد قال له جبريل (ع): ((إن الله قد أتى عليك وعلى أمتك، فسل تعطه، فقال: ... غفرانك))⁽⁷⁾، والذين رجحوا الأول استندوا إلى سمت العرب في كلامها.

ولم تخلُ كتب النحو من الإشارة إلى أسباب النزول في التوجيه النحوي، ففي قوله تعالى: ((وترغبون أن تتكوهن)) [سورة النساء: 127]، قال ابن هشام: ((فإنما حذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المُقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نُزولها؛ فَالْخِلافُ فِي الْحَقِيقَةِ فِي الْقَرِينَةِ))⁽⁸⁾، فالنحويون منعوا حذف حرف الجر مع الفعل (رغب) لعدم تعيّن المحذوف⁽⁹⁾، أهو (في)، أم (عن)؟ والمعنى يختلف مع كل تقدير.

¹ مفاتيح الغيب: 367 / 12.

² البرهان في علوم القرآن: 317 / 1.

³ - ينظر: تفسير الطبري: 127 / 6، ومعاني القرآن وإعرابه: 369 / 1، البحر المحيط: 759 / 2.

⁴ - ينظر: تفسير البغوي: 402 / 1، والبحر المحيط: 759 / 2.

⁵ - ينظر: الكتاب: 325 / 1.

⁶ - ينظر: عبون التفاسير: 140 / 1.

⁷ - تفسير البغوي: 402 / 1.

⁸ - مغني اللبيب: 887، وينظر: شرح التصريح: 469 / 1.

⁹ - ينظر: التذليل والتكميل: 15 / 7، والمساعد على تسهيل الفوائد: 469 / 1.

قال الأشموني: ((وأما قوله تعالى: {وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ}، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين))⁽¹⁾.

والقرينة سبب النزول، قال الصبان في تعليقه على نص الأشموني المذكور: ((حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال في الآية؛ لأن قرينة سبب النزول تدل على الحذف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر، هل هو (في)، أو (عن)، لأنه لا اختلافهم في سبب النزول؛ فالخلاف في الحقيقة في القرينة... وحاصل الثاني أن الإجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال إذا لم يقصد لنكتة. قوله: "لقرينة كانت" أي حين النزول يفهم منها المراد وهو (في) عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى (في) فقط، و(عن) عند القائلين أنه يدل على معنى (عن) فقط، وقيل إن المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما لهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن، وهذا لا ينافي وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه))⁽²⁾.

والآية موضع خلاف بين المفسرين، منشأ هذا الخلاف عدم ذكر حرف جر مع الفعل (رغب)، فبه يتعين المعنى المراد، أما وهو محذوف فالنص يحتمل المعنيين، جاء في تفسير الرازي: ((هَذَا يَحْتَمِلُ الرَّغْبَةَ وَالنَّفْرَةَ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الرَّغْبَةِ كَانَ الْمَعْنَى: وَتَرَعْبُونَ فِي أَنْ تَنكِحُوهُنَّ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى النَّفْرِ كَانَ الْمَعْنَى: وَتَرَعْبُونَ عَنْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ لِدمامتهن))⁽³⁾.

وكان لسبب نزول الآية أثر في تعيين المحذوف، فيتعين حذف حرف الجر (عن)، استناداً إلى ما روي عن عائشة أنها قالت: ((هذا في اليتيمة تكون عند الرجل، لعلها أن تكون شريكته في ماله، وهو أولى بها من غيره، فيرغب عنها أن ينكحها ويعضلها لمالها، ولا ينكحها غيره كراهية أن يشركه أحد في مالها))⁽⁴⁾.

وفي رواية أخرى أنه ((كان جابر بن عبد الله الأنصاري ثم السلمى له ابنة عم عمياء، وكانت دميمة، وكانت قد ورثت عن أبيها مالا فكان جابر يرغب عن نكاحها، ولا ينكحها رهبة أن يذهب الزوج بمالها، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، وكان ناس في حجورهم جواراً أيضاً مثل ذلك؛ فجعل جابر يسأل النبي صلى الله عليه وسلم: أترث الجارية إذا كانت قبيحة عمياء؟ فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول: نعم!! فأنزل الله فيهن هذا))⁽⁵⁾.

وقيل إن المحذوف (في)، والمعنى: (ترغبون في نكاحهن لجمالهن)، ذكره الطبري في غير موضع⁽⁶⁾.

وفي رواية أخرى ذكرها الطبري في سبب نزول الآية، يجعل الحرفين مرادين، وهو قوله في رواية تنتهي لابن عباس أنه قال: ((فكان الرجل في الجاهلية تكون عنده اليتيمة فيلقي عليها ثوبه، فإذا فعل بها ذلك لم يقدر أحد أن يتزوجها أبداً. فإن كانت جميلة وهويها، تزوجها وأكل مالها. وإن كانت دميمة منعها الرجل أبداً حتى تموت، فإذا ماتت ورثها. فحرم الله ذلك ونهى عنه))⁽⁷⁾.

1 - شرح الأشموني: 443 / 1.

2 - حاشية الصبان: 132 - 133.

3 - مفاتيح الغيب: 234 / 11.

4 - تفسير الطبري: 254 / 9.

5 - تفسير الطبري: 257 / 9، وثمة روايات أخرى ذكرها الطبري، وفي ما ذكرت أصبت الحاجة.

6 - ينظر: تفسير الطبري: 263 - 264.

7 - تفسير الطبري: 264 / 9.

تجلى من المسألة أنّ الاستعانة بقرينة سبب النزول، كانت سببا في تعدد المعنى، وفي احتمال النص أكثر من توجيه نحوي، وأنّ الاستعانة بهذه القرينة لم تقتصر على المفسرين فحسب، بل ربما أخذ بها بعض النحويين في توجيهاتهم النحوية.

2- الزمان والمكان (المكي، والمدني):

للزمان وللمكان الذي يدور فيه الخطاب دور في الدلالة، وهما واحد من الحالة التي تكتنف الخطاب، ويعول عليهما في فهم المراد، وهما قد يؤثران في توجيه النص نحويا، وثمة اختلاف بين المفسرين في المكي والمدني، أشار له الباقلاني وذكر سببه، فهو يرى أنّ الرسول (ص) لم يجعل العلم بالمكي والمدني من فرائض الأمة وواجبهم؛ ((وإذا كان ذلك كذلك ساعَ أن يختلفوا في بعض القرآن هل هو مكِّي أو مدني، وأن يُعملوا في القول بذلك ضرباً من الرأي والاجتهاد))⁽¹⁾، وذهب بعضهم إلى أنّ ((معرفة المدني من المكي أمر عسير لم تبلغ إليه معرفة العلماء على التحقيق، ولا ثبت فيه النقل على الصحيح))⁽²⁾، وقد استعان المفسرون بمجموعة من القرائن لمعرفة المكي والمدني، بسطوا لها في كتبهم⁽³⁾.

وربما استعان المفسرون والمعربون بزمان النزول ومكانه في التوجيه النحوي، من ذلك ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى: ((قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) [سورة الأنعام: 145]، من أنّ ترتيب المحرمات في هذه الآية من سورة الأنعام جاء كترتيبها في سورتي البقرة والمائدة، ولكن جاء بها في هذه الآية منكراً، وهي في السورتين معرفة؛ لأن نزولها الأول في سورة الأنعام كان في مكة، وكان نزولها في البقرة والمائدة في المدينة.

يقول: ((وجاء الترتيب هنا كالترتيب الذي في البقرة والمائدة وجاء هنا هذه المحرمات منكراً والدّم موصوفاً بقوله: مسفوحاً والفسق موصوفاً بقوله: أهلاً لغير الله به وفي تينك السورتين معرفةً لأنّ هذه السورة مكّية فعلق بالتكبير، وتأنك السورتان مدينتان فجاءت تلك الأسماء معارف بالعهد حوالة على ما سبق تنزيلاً في هذه السورة))⁽⁴⁾.

فالمحرمات ذكرت في سورة الأنعام المكية نكرات؛ لأنّ نزولها الأول فيها، فعندما ذكرت في السورتين المدينتين بعد ذلك جاءت معرفة؛ لأنّ الاسم إذا ذكر في موضع، يكون معهوداً عهداً ذكرياً في حال ذكره مرة ثانية في موضع آخر، فيؤتى به معرفة⁽⁵⁾.

وقد يكون زمان النزول ومكانه سببا في الاحتمال النحوي، ففي قوله تعالى: ((هل أتاك حديث موسى)) [سورة طه: 9] ، قال أكثر المفسرين إن (هل)، بمعنى: (قد)، أي: قد أتاك حديث موسى⁽⁶⁾، قال ابن خالويه: ((وكل ما في القرآن من «هل أتاك» فهو بمعنى قد أتاك))⁽¹⁾.

1 - الانتصار للقرآن: 1 / 248.

2 - الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: 2 / 9.

3 - ينظر: البرهان في علوم القرآن: 1 / 189، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 1 / 106-107، والإتقان في علوم القرآن: 1 / 69.

4 - البحر المحيط: 4 / 673.

5 - ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 985، ومغني البيب: 72، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ((كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصى فرعون الرسول)) [سورة المزمل: 15-16].

6 - ينظر: تأويل مشكل القرآن: 288، والبحر المحيط: 7 / 314، والرهان في علوم القرآن: 4 / 433.

وقال الرازي ((يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَلَيْسَ قَدْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى، هَذَا إِنْ كَانَ قَدْ أَتَاهُ ذَلِكَ قَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ، أَمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَتَاهُ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَلْ أَتَاكَ كَذَا، أَمْ أَنَا أُخْبِرُكَ بِهِ فَإِنَّ فِيهِ عِبْرَةٌ لِمَنْ يَخْشَى))⁽²⁾، وقيل إن الاستفهام معناه النفي، أي: لم يكن أتاك حديث موسى إلى الآن، وها قد أتاك ففتنبه له⁽³⁾.

ورد أبو حيان كون (هل) بمعنى (قد)، وحجته أن السورة مكية، وأنه لم يكن الله قد أطلع النبي على قصة موسى قبل هذا، وعليه فإن الاستفهام استفهام تقرير، يحث على الإصغاء لما يُلقى إليه⁽⁴⁾.

فعلى الرغم من أن المعربين يكادون يتفقون على دلالة الاستفهام في النص المذكور، وأن (هل) بمعنى (قد)، إلا أن أبا حيان كان له رأي آخر مختلف، دليله عليه زمان النزول، ومكانه.

ومنه ما رجحه الزمخشري من وجه نحوي مستندا إلى مكان النزول، فقد ذهب إلى أن الدلالة الزمنية لاسم الفاعل في قوله تعالى: ((وأنت حل بهذا البلد)) [سورة البلد: 2]، مستقبلية، وليست حالية، وأن جملته معترضة بين القسم والمقسم عليه، قال في الآية محل البحث: ((واعترض بين القسم والمقسم عليه بقوله وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ... يعني حل به في المستقبل تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر⁽⁵⁾... فإن قلت: أين نظير قوله وَأَنْتَ حَلٌّ فِي مَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ؟ قلت: قوله عز وجل: إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ومثله واسع في كلام العباد، تقول لمن تعده الإكرام والحباء: أنت مكرم محبوب، وهو في كلام الله أوسع، لأن الأحوال المستقبلية عنده كالحاضرة المشاهدة. وكفالك دليلا قاطعا على أنه للاستقبال، وأن تفسيره بالحال محال: أن السورة بالاتفاق مكية، وأين الهجرة عن وقت نزولها))⁽⁶⁾.

ورده أبو حيان بجملة من الأدلة، ونفى الاتفاق على نزولها في مكة، يقول: ((وَحَمَلُهُ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ اعْتِرَاضِيَّةٌ لَا يَتَعَيَّنُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَوْلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، وَبَيِّنَا حُسْنَ مَوْقِعِهَا، وَهِيَ حَالٌ مُقَارِنَةٌ، لَا مُقَدَّرَةٌ وَلَا مَحْكِيَّةٌ فَلَيْسَتْ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْمُسْتَقْبَلِ. وَأَمَّا سُؤَالُهُ وَالْجَوَابُ، فَهَذَا لَا يَسْأَلُهُ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَعَلُّقٍ بِالنَّحْوِ، لِأَنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ تَكُونُ بِالْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ حَالَةٌ إِسْنَادِهِ أَوْ الْوَصْفِ بِهِ لَا يَتَعَيَّنُ حَمَلُهُ عَلَى الْحَالِ، بَلْ يَكُونُ لِلْمَاضِي تَارَةً، وَلِلْحَالِ أُخْرَى، وَلِلْمُسْتَقْبَلِ أُخْرَى وَهَذَا مِنْ مَبَادِي عِلْمِ النَّحْوِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَكَفَّاكَ دَلِيلًا قَاطِعًا إِلْحَ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ لَمْ نَحْمِلْ وَأَنْتَ حَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يَحِلُّ لَكَ مَا تَصْنَعُ فِي مَكَّةَ مِنَ الْأَسْرِ وَالْقَتْلِ فِي وَقْتِ نَزُولِهَا بِمَكَّةَ فَتَنَاقِيًا، بَلْ حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ مُقِيمٌ بِهَا خَاصَّةً، وَهُوَ وَقْتُ النَّزُولِ كَانَ مُقِيمًا بِهَا ضَرُورَةً. وَأَيْضًا فَمَا حَكَاهُ مِنَ الْاِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ بِمَكَّةَ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ خَكِيَ الْخِلَافُ فِيهَا عَنْ قَوْلِ ابْنِ عَطِيَّةَ⁽⁷⁾))⁽⁸⁾.

1 - إعراب ثلاثين سورة: 64.

2- مفاتيح الغيب: 38/31.

3 - ينظر: مفاتيح الغيب: 22/16.

4 - ينظر: البحر المحيط: 7/314.

5 - هذا المعنى واحد من أقوال، أشهرها ثلاثة ذكرت في (حل)، والثاني: أن معنى حل بهذا البلد: مقيم بهذا البلد، حال به نازل فيه، والثالث: أن معنى وأنت حل، أي: قد جعلوك حلالا؛ مستحل الأذى والقتل. ينظر: المحرر الوجيز: 5/483، ومفاتيح الغيب: 31/164.

6 - الكشاف: 4/754.

7 - ينظر: المحرر الوجيز: 5/483.

8 - البحر المحيط: 10/480.

فمن الأمور التي عوّل عليها الزمخشري في توجيهه النحوي، ل(أنت حل بهذا البلد)، وأنها جملة معترضة، وأنّ دلالة اسم الفاعل (حل) مستقبلية، مكان نزول الآية وزمانه، وأنها نزلت في مكة، قبل الهجرة، وعليه فإنّ الدلالة المرادة لاسم الفاعل مستقبلية، يخبر الله تعالى نبيه بأنه سيدخل مكة، ويكون مبسوط اليد فيها. وكان لأبي حيان رأي آخر، مكان النزول حاضر فيه؛ فالدلالة الزمنية لاسم الفاعل (حل) على وفق رأيه الحالية، ومعناه (مقيم)، وجملته جملة حالية، ولم يُتفق عنده على أنّ الآية مكية، وهذا الخلاف في مكان نزولها يُضعف ما ذهب إليه الزمخشري من توجيهه نحوي.

وفي قوله تعالى: ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اذْكُرُوا لَا يَرْكُوعُونَ)) [سورة المرسلات: 48]، ذهب جمهور المفسرين إلى أنّ سورة المرسلات التي منها هذه الآية مكية⁽¹⁾؛ فهي من أوائل السور التي نزلت والرسول (ص) في غار حراء⁽²⁾، وهذا يعني أنّ الضمائر في الآية تعود على الكفار، على طريقة الضمائر قبلها، وكلها عائدة على الكفار⁽³⁾، وهو ما يقتضيه تناسق الضمائر في السورة، ((وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ مُحَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ، وَأَنَّهُمْ حَالَ كُفْرِهِمْ كَمَا يَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ وَالْعِقَابَ بِتَرْكِ الْإِيمَانِ، فَكَذَلِكَ يَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ وَالْعِقَابَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَمَهُمْ حَالَ كُفْرِهِمْ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ))⁽⁴⁾. ولا يخلو هذا التوجيه من إشكال، فقد قال بعضهم إنّ الكفار الصريحين لا يؤمرون بالصلاة⁽⁵⁾؛ لأنهم لم يدخلوا في الدين أصلاً، حتى يؤمروا بأداء فرع من فروعه.

وانقسم هؤلاء على قسمين، تأول القسم الأول الآية، ولهؤلاء في التأويل قولان: الأول: ذهب إلى أنّ الحين الذي يقال لهم فيه ذلك هو يوم القيامة؛ فإنهم يدعون في ذلك اليوم إلى الركوع فلا يستطيعون؛ لأنهم لم يكونوا من الراكعين لله في الدنيا⁽⁶⁾.

الثاني: حمل هؤلاء الركوع على غير ظاهره، فقالوا: هو ((كِنَايَةٌ عَنْ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: أَسْلِمُوا))⁽⁷⁾. على حين ذهب القسم الثاني إلى أنّ الضمائر في الآية محل البحث تعود على المنافقين⁽⁸⁾، وهي في ذلك اختلفت عن الضمائر الأخرى المذكورة في السورة، ودليلهم مكان نزول هذه الآية؛ فقد حكى ابن عباس وقتادة: أنّ آية ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اذْكُرُوا لَا يَرْكُوعُونَ))، مَدْنِيَّةٌ نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ⁽⁹⁾. فهؤلاء يعودون الضمائر في ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اذْكُرُوا لَا يَرْكُوعُونَ)) على المنافقين وإن لم يجر لهم ذكر في الكلام، وإن اختلفت عن الذين تعود لهم الضمائر في الآيات السابقة، وهم الكفار، وقولهم هذا مبني على ما روي عن ابن عباس وقتادة في مكان نزول الآية، وأنها مدنية، فهو معلوم من السياق الذي أشار إليه مكان النزول.

1 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/ 265، والمحمر الوجيز: 5/ 416، مفاتيح الغيب: 30/ 764.

2 - ينظر: التحرير والتنوير: 5/ 416.

3 - ينظر: التحرير والتنوير: 29/ 418.

4 - مفاتيح الغيب: 30/ 781.

5 - ينظر: التحرير والتنوير: 29/ 418.

6 - ينظر: تفسير الطبري: 24/ 144.

7 - التحرير والتنوير: 29/ 418.

8 - ينظر: المحرر الوجيز: 5/ 426، والتحرير والتنوير: 29/ 418.

9 - ينظر: الكشاف: 4/ 379، واللباب في علوم الكتاب: 20/ 59، والتحرير والتنوير: 29/ 218.

الخاتمة:

لم يدخر المفسرون جهداً في بحثهم عن المعنى، مُدركين أنّ غاية اللغة تواصلية، وأنّ الكتابة رموز كاشفة عن المعاني؛ ومُتنبهين إلى أنّ للظروف التي يدور فيها الخطاب، وزمانه ومكانه أثراً بالغ الأهمية في كشف الغموض الذي يلف النص المكتوب.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها بما يأتي:

- 1- يمثل السياق الحالي الركيزة الأساسية الثانية التي يعوّل عليها في تحليل الخطاب؛ ولما كانت النصوص المكتوبة-ومنها القرآن الكريم- خالية من السياق الحالي الحي، عمل المفسرون على استحضاره، ليعيشوا الظروف والملابسات التي رافقت النزول.
- 2- أنّ أظهر ما يمثل السياق الحالي لنصوص القرآن الكريم، أسباب النزول، ثمّ زمانه ومكانه؛ لذلك نجد بعض البلاغيين قد أطلقوا على سبب النزول خاصة مفهوم (القرينة الحالية).
- 3- لم تكن النصوص القرآنية خالية تماماً من السياقات الحالية في حين نزولها، ولكن يمكن القول: إنّها سياقات مختلف فيها، إذا عرفنا أنّ المفسرين قد اختلفوا في أسباب النزول، وفي المكي والمدني.
- 4- أنّ اختلاف المفسرين في أسباب نزول بعض الآيات، وفي زمان نزولها ومكانه، رافقه في بعض الأحيان اختلاف في التوجيه النحوي؛ لذا فإنّ استحضار السياق الحالي كان واحداً من بواعث الاحتمال النحوي في القرآن الكريم .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

- 1- إيتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1974م.
- 2- ارتشاف الضرب، أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، تح: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، مط المدني، القاهرة، ط1، 1998م.
- 3- أسباب نزول القرآن، الواحدي (ت 468هـ)، تح: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح - الدمام، ط2، 1992م.
- 4- أسرار العريّة، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، ط1، 1999م.
- 5- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 1998م.
- 6- الأصول في النحو، ابن السراج (ت 316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، 1996م.
- 7- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (ت 370هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، 1941م، د. ط.
- 8- الانتصار للقرآن، أبو بكر الباقلاني المالكي (ت 403هـ)، تح: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت، ط1، 2001م.
- 9- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، د. ط، 1420هـ.

- 10- البديع في علم العربية، ابن الأثير (ت 606 هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420هـ.
- 11- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1957م.
- 12- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تح: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، د. ت.
- 13- بغية الإيضاح لتلخيص المفاتيح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي (ت 1391هـ)، مكتبة الآداب، ط17، 2005م.
- 14- البيان والبيان، أبو عثمان الجاحظ (ت 255هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423م، د. ط.
- 15- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ت 276هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د. ت، د. ط.
- 16- التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- 17- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1، د.ت.
- 18- تفسير البغوي، المسمى (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، أبو محمد البغوي (510هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1420هـ.
- 19- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
- 20- جامع البيان في تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- 21- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني (ت 792 هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت، د. ط.
- 22- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبّان (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1417هـ، 1997م.
- 23- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 393هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د. ت.
- 24- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت، د. ط.
- 25- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: د. كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975م، د. ط.
- 26- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1998م.
- 27- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط1، 1990م.
- 28- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2000م.

- عام: 1418 هـ - 1998 م.
- 29- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د. ط، د. ت.
- 30- شرح المفصل، موقّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، قدم له: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2001م.
- 31- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (656هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار اللبانية للنشر، ط1، 2008م.
- 32- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت398هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم، بيروت- لبنان، ط4، 1987م.
- 33- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب- القاهرة، د. ط، د. ت.
- 34- علم اللغة مقدمة للقرّاء العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997م.
- 35- عيون التقاسير للفضلاء السماسير، شهاب الدين السيواسي (860هـ)، تح: د. بهاء الدين، دار صادر، بيروت، ط1، 2006م.
- 36- الكتاب، سيوييه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- 37- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمّد الزمخشري، وهو مذيّل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف)، لابن المنير الاسكندري (ت 683هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1407هـ.
- 38- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي (ت ٧٧٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.
- 39- لسانيات النص، محمد خطابي، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1991م، د. ط.
- 40- اللغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014م، د. ط.
- 41- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، 1994م، د. ط.
- 42- اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة (بحث في النظرية)، د. محمد العبد، دار الفكر، ط1، 1990م.
- 43- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ.
- 44- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط1، 1405هـ.
- 45- مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي، كمال بشر، دار الثقافة العربية، 1994م، د. ط.
- 46- معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، مصر، ط1، د. ت.
- 47- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، 1988م.

- 48- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، ضبطه وصححه وكتبه فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1988م .
- 49- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥م، ط ٦.
- 50- الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي (790هـ)، مكتبة الأسرة 2006، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م، د. ط.
- 51- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تح: فواز أحمد زملي، دار الكتب العلمية- بيروت، 1995م، د. ط.
- 52- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، أبو بكر بن العربي المعافري، تح: الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري، تقديم: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطبي)، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1992م.
- 53- نحو النص اتجاه جديد في درس النحوي، د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001م.

Sources and References

The Holy Quran

- 1- Mastery in the Sciences of the Qur'an, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, the Egyptian General Book Authority, 1, 1974 AD.
- 2- Ertishaf Al-dharb, Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, review: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, Publisher: Al-Khanji Library, Mat Al-Madani, Cairo, 1, 1998 AD.
- 3- Reasons for the Revelation of the Qur'an, Al-Wahidi (d. 468 AH), edited by: Essam bin Abdul Mohsen Al-Humaidan, Dar Al-Islah - Dammam, 2nd edition, 1992 AD.
- 4- Asrar Al-Arabiya, Abu Al-Barakat Al-Anbari (died 577 AH), Dar Al-Arqam Ibn Abi Al-Arqam, 1, 1999 AD.
- 5- Foundations of Linguistics, Mario Bay, translation: Dr. Ahmed Mukhtar Omar, The World of Books, 8th Edition, 1998 AD.
- 6- Origins in Grammar, Ibn Al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon, 3rd edition, 1996 AD.
- 7- The Parsing of Thirty Surahs of the Noble Qur'an, Ibn Khalawayh (d. 370 AH), Egyptian House of Books Press, 1941 AD, d. NS.
- 8- Victory for the Qur'an, Abu Bakr Al-Baqlani Al-Maliki (d. 403 AH), edited by: Dr. Muhammad Essam Al-Qudah, Dar Al-Fath - Amman, Dar Ibn Hazm - Beirut, 1, 2001 AD.
- 9- Al-Bahr Al-Moheet, Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr - Beirut, d. i, 1420 AH.
- 10- Al-Badi' in the Science of Arabic, Ibn Al-Atheer (d. 606 AH), edited by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1, 1420 AH.
- 11- The proof in the sciences of the Qur'an, Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah Al-Zarkashi (d. 794 AH), edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, House of Revival of Arabic Books, 1, 1957 AD.

- 12- Insights of People of Discernment in the Sects of the Dear Book, Al-Fayrouzabadi (d. 817 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, the Supreme Council for Islamic Affairs - Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, d.T, d. NS.
- 13- In order to clarify to summarize the key in the sciences of rhetoric, Abdul Mutaal Al-Saidi (d. 1391 AH), Library of Arts, 17th edition, 2005 AD.
- 14- Al-Bayan and Al-Tabeen, Abu Othman Al-Jahiz (d. 255 AH), Al-Hilal House and Library, Beirut, 1423 AD, d. NS.
- 15- Interpretation of the Problem of the Qur'an, Ibn Qutayba (d. 276 AH), edited by: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, d. T, d. NS.
- 16- Al-tahreer and Al-tanweer, Sheikh Muhammad Al-Taher Bin Ashour (d. 1393 AH), Tunisian Publishing House, Tunis, 1984 AD.
- 17- Al-tathyeel and Al-taqmeel in the Explanation of Kitab Al-Tashel, Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus (from 1 to 5), and the rest of the parts: Dar Kunooz Seville, 1st edition, d.T.
- 18- Tafsir al-Baghawi, called (The Milestones of Downloading in the Interpretation of the Qur'an), Abu Muhammad al-Baghawi (510 AH), edited by: Abdul Razzaq al-Mahdi, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, 1, 1420 AH.
- 19- The Great Interpretation or Keys to the Unseen, Fakhr Al-Din Muhammad Bin Omar Al-Razi (d. 606 AH), House of Revival of Arab Heritage, Beirut, 3rd edition, 1420 AH.
- 20- Jami' al-Bayan fi Interpreting the Verses of the Qur'an, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir al-Tabari (d. 310 AH), edited by: Ahmed Muhammad Shaker, Al-Resala Foundation, 1, 2000 AD.
- 21- Al-Desouki's footnote on the summary of meanings, Saad Al-Din Al-Taftazani (d. 792 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, Al-Masaba Al-Asriya, Beirut, d. T, d. NS.
- 22- Al-Sabban's Footnote on the Ashmouni Commentary on the Alfiya of Ibn Malik, Muhammad bin Ali Al-Sabban (d. 1206 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1, 1417 AH, 1997 AD.
- 23- Characteristics, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 393 AH), the Egyptian General Book Authority, 4th edition, d. NS.
- 24- Al-Durr Al-Masun in the sciences of Al-Kitab Al-maknun, Ahmed bin Youssef, known as Al-Samin Al-Halabi (d. 756 AH), T., Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, d.T, d. NS.
- 25- The role of the word in language, Stephen Ullman, translation: Dr. Kamal Bishr, Youth Library, Cairo, 1975 AD, d. NS.
- 26- Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik, Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hassan, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut - Lebanon, 1, 1998 AD.
- 27- Explanation of the facilitation, Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Jayani Al-Andalusi, edited by: Dr. Abdel Rahman El-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, abandoned for printing, 1, 1990 AD.

- 28- Explanation of the Declaration on the Clarification, Sheikh Khalid bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1, 2000 AD.
Year: 1418 AH - 1998 AD.
- 29- Explanation of the shuthoor of gold in the knowledge of the words of the Arabs, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Abdul Ghani Al-Daqer, United Distribution Company - Syria, d. i, d. NS.
- 30- Explanation of the detailed, Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish (d. 643 AH), presented to him by: Dr. Emil Badi Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1, 2001 AD.
- 31- Explanation of Nahj al-Balagha, Ibn Abi al-Hadid (656 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Lebanese Publishing House, 1, 2008 AD.
- 32- Al-Sahah, Taj Al-Lughah wa Sihah Al-Arabiya, Ismail bin Hammad Al-Gohari (d. 398 AH), edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Alam, Beirut - Lebanon, 4th edition, 1987 AD.
- 33- Semantics, Ahmed Mukhtar Omar, world of books - Cairo, d. i, d. NS.
- 34- Linguistics: An Introduction to the Arab Reader, Mahmoud Al-Saran, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2nd Edition, 1997 AD.
- 35- Uyun Al-Tafsir by Al-Fadla' Al-Samassir, Shihab Al-Din Al-Siwasi (860 AH), edited by: Dr. Bahaa El-Din, Dar Sader, Beirut, 1, 2006 AD.
- 36- The book, Sibawayh Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (d. 180 AH), edited and explained by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1988 AD.
- 37- Al-Kashaf about the facts of the mysteries of revelation and the Eyoon of gossip in the faces of interpretation, Abu Al-Qasim Jarallah Mahmoud bin Omar bin Muhammad Al-Zamakhshari, which is appended to the footnote (Al-Intifaq in what is included in the Scouts), by Ibn Al-Munir Al-Iskandari (d. 683 AH), Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 3rd Edition. , 1407 AH.
- 38- Al-Lubab in the sciences of Al-Kitab, Ibn Adel Al-Dimashqi (d. 775 AH), edited by: Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawgod and Sheikh Ali Muhammad Moawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut - Lebanon, 1, 1998 AD.
- 39- Linguistics of the Text, Muhammad Khattabi, Beirut, Arab Cultural Center, 1991 AD, d. NS.
- 40- Language, Fenderes, translated by: Abdel Hamid Al-Dawakhli, and Muhammad Al-Qassas, Cairo, The National Center for Translation, 2014, d. NS.
- 41- The Arabic language, its meaning and structure, d. Tammam Hassan, House of Culture, Casablanca - Morocco, 1994 AD, d. NS.
- 42- Spoken language and written language (research in theory), d. Muhammad Al-Abd, Dar Al-Fikr, 1, 1990 AD.
- 43- The brief editor in the interpretation of the dear book, Ibn Attia Al-Andalusi (d. 542 AH), edited by: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, 1, 1422 AH.

- 44- The Helper to Facilitate Benefits, Baha Al-Din Bin Aqeel, edited by: Dr. Muhammad Kamel Barakat, Umm Al-Qura University (Dar Al-Fikr, Damascus - Dar Al-Madani, Jeddah), 1, 1405 AH.
- 45- Introduction to Sociolinguistics, Kamal Bishr, House of Arab Culture, 1994 AD, Dr. NS.
- 46- Meanings of the Qur'an, Abu Zakariya Yahya bin Ziyad Al-Farra (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Abdel-Fattah Ismail Al-Shalabi, Dar Al-Masrya, Egypt, 1st edition, d.T.
- 47- Meanings and Syntax of the Qur'an, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sirri Al-Zajaj (d. 311 AH), edited by: Dr. Abdul Jalil Abdo Shalaby, The World of Books, Beirut - Lebanon, I. 1, 1988 AD.
- 48- Mutareq Al-Aqran in the Miracle of the Qur'an, Jalal Al-Din Al-Suyuti, corrected and corrected by Ahmad Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1988 AD.
- 49- Mughni Al-Labib on the authority of Al-Arabiya books, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Fikr - Damascus, 1985 AD, 6th edition.
- 50- Approvals, Abu Ishaq Al-Shatby (790 AH), Family Library 2006, General Egyptian Book Organization, 2006 AD, d. NS.
- 51- Manahel Al-Erfan in the Sciences of the Qur'an, Muhammad Abdul-Azim Al-Zarqani, edited by: Fawaz Ahmed Zamrli, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 1995 AD, d. NS.
- 52- Al-nasekh and Al-mansookh in the Noble Qur'an, Abu Bakr bin Al-Arabi Al-Ma'afari, edited by: Dr. Abdul-Kabir Al-Alawi Al-Madaghri, presented by: Dr. Aisha Abdul Rahman (Bint Al-Shati), Religious Culture Library, 1, 1992 AD.
- 53- Towards the text, a new direction in the grammar lesson, d. Ahmed Afifi, Zahraa Al Sharq Library, Cairo, 1,